

حصول الفعل لأمره وقد حصل فلا فرق بين كونه مقصداً أو غير مقصود
الأمر أن لا يشوبه يحصل فإجابته وقد حققنا الكلام فيه في شرح الاعتكاف
على أحد عشر وجهاً خمسة منها في وضعية نيتهم بالكتاب والجماع القطعيين
الاعتكاف المحض والاعتكاف من الشفاس والاعتكاف من الشفاس الختانين
أن كان مع غيره من الخشنة والاعتكاف من خروج المني على وجه الدعوى والشهوة
والاعتكاف من الاحتلام إذا خرج من أمة الاحتلام أو من الخشنة والاعتكاف
قد تقدم الكلام على ذلك وأما وجهه من كونه غسل يوم الحجيرة والاصح أنه
مذموم عندنا وعند سالكه هو واجب وهو للمصلحة عند بله يؤخذ والمذموم
عند الحسن حتى لو لم يغسل يوم الأضحية إذا وجد في يومه عند الحسن لما
عند بله يؤخذ ومنه واجبه عليه بنسب لم يفعل عند الحسن لما عند بله يؤخذ
وغسل العبد يوم الجمعة مستحباً لأنه يوم اجتماع كل جمعة وغسل يوم
جمعة مستحب أيضاً للاجتماع وكذا الغسل عند الاحتلام مستحب من الاعتكاف المندوب
الفعل للدخول مكة وقوف من رغبة ودخول المدينة ومن غسل الميت وللجماعة
وليلة القدر إذا رآها والجمعة إذا أفاق وللصبي إذا بلغ بالسن والكافر
إذا أسلم ولم يكن جنباً ولا يغتسل ولحد الجموع والعيد إذا اجتمعوا كما يقع الفرق
جماع ويصير واحد منها أي من الاحترام والاحترام الكفاية وهو غسل الميت حتى
لما يجوز للمصلحة عليه غسل الفل أو الشيء عند عدو له كعداؤه والظاهر من
الأداة أن فرض كفاية ذكره ابن المهرام والسر ويخرج في شرح الهداية وغيرهما
حد منها مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم وقد تقدمه هكذا ذكره مطلقاً
شمس الأئمة الشريفة في شرح المبرور وذكر في حيطان الكافر إذا اجنب
ثم أسلم الصحيح أن يجنب عليه الغسل لأن الجنابة باقية بعد إسلامه بخلاف ما

لو أسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليه الغسل لأن الاتصال بالحيض
ليس باقياً وقال النجاشي لا يحرم من الغسل في الفصول كلها فروعاً لا يجنب
لأنه تم أدركها الحيض فادشأت اغتسلت وإن شأت أخرت حتى تقطع وكذا
كالمصن إذا احتلمت وجعلت في البوليات ويجنب لها الاعتكاف المذموم
المصلحة لأنها تم وبأس تجنب أدائها ويعاود أهل قبل أن يغتسل ويشترط أن يكون
يستحب وضوءه إذا أراد المعادة وبأس من يغتسل في البوليات مرة واحدة ويجنب
للبه الأكل والشرب ما لم يغسل يديه وقدميه وقال قاضي خان يستحب أن يغسل يديه وقدميه
إذا أراد الأكل أو الشرب وإن تركه فلا بأس به وقيل إن شرب على جالسة لا بأس به
الكوبه ولا يجوز للجنب وبخاصة في وقت الأضحية لقوله تعالى لا تقربوا
الجنب سائر الأضحية يعني يجوز أن يقرب آية تامة وإن قرأها مرة واحدة بقصد الأضحية
أو قرأها مرة واحدة بقصد الأضحية أو قرأها مرة واحدة بقصد الأضحية
ويشأن في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقيل إن شاء الله تعالى لا بأس به
لوسع خبره أو فقال الحمد لله أو غير سوره فقال أنا لله واليه الرجوع أو أو تسبم
الذي نحن ترجع على وجهه من الأضحية أما ما رواه أنه لا يفيد
بقرته قارئاً من الأضحية والظاهر في ذكرنا أي أن غسل الأضحية والظاهر في الأضحية
فلا يجوز قرأه مما دون الآية أيضاً وهو الذي اختاره صاحب المبدئية وجاءه وقيل
يلزم قرأه ما دون الآية على وجه الدعوى والشك والذكر وهو الصحيح بل في خلاصته
وأما قرأه دعاة بقوله فلما يكبره في ظاهره مذهبه صحابنا أنه ليس بقراءة
محمد ولا من شأنه أن يكبره لما روي عن ابن عباس كبر في كتابه في صحيحه الصحيح
الأولى ولا يكبره النبي للحيض والنفث بالقرآن لأنه لا يعيد من ربه وكذا لا يكبر
لزم التمسك للصبيان وغيرهم من غيرهم حرفاً ما ذكره كونه مع القطع بين كل اثنين على